

تمهيد

- أعدت معايير المحاسبة المصرية طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بالملحق المرفق .
- ١- يجب اعتبار هذا التمهيد جزءاً لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية سواء المرفقة أو ما يصدر منها مستقبلاً و يجب عدم استخدام المعايير مستقلة عن هذا التمهيد .
 - ٢- تخضع الموضوعات التى لم يتم تناولها فى المعايير المصرية فى معالجتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التى تتناول هذه الموضوعات .
 - ٣- تعتبر إدارة المنشأة مسؤولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة (ذات الأغراض العامة) ، و فى هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من معالجات و إفصاح و عرض .
 - ٤- قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل و التقييم و اتخاذ القرار، و فى هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام فى إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة فى معايير المحاسبة المصرية . و يجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أى لبس لدى مستخدمها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية ذات الأغراض العامة .
 - ٥- يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار . بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار ، فى حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار. و يجب فى كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة .
 - ٦- تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير و عدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها فى معايير أخرى .
 - ٧- يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير فى معالجتها. و تقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادى للقوائم المالية وذلك فى ضوء حجم البند وعلاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة .

معايير المحاسبة المصرية

ملحق التمهيد

أولاً : أهم نقاط الخروج عن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

معيار المحاسبة المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية "

- توزيعات الأرباح على العاملين و أعضاء مجلس الإدارة لا يتم إدراجها كمصروفات ضمن قائمة الدخل بل تثبت كتوزيع للربح وذلك تطبيقاً للمتطلبات القانونية .

- تأثير ذلك على كل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٢) "تصيب السهم فى الأرباح" و معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٨) "مزاي العاملين" .

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٠) " القواعد و المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى "

- تم إعداد هذا المعيار مختلفاً عن معيار المحاسبة الدولى رقم (١٧) الخاص بالتأجير و ذلك لما احتواه القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ و الخاص بالتأجير التمويلى فى مادتيه "٢٤" ، "٢٥" من معالجات محاسبية ملزمة تختلف تماماً عن المعالجات السائدة دولياً. حيث يحتفظ المؤجر فى دفاتره بالأصل المستأجر و يقوم بإهلاكه. و يقوم المستأجر بتحميل الأرباح أو الخسائر بقيمة المدفوعات عن عقود التأجير كمصروفات تخص الفترة التى سددت فيها.

ثانياً : اختيارات تم استبعادها من المعايير المصرية

معيار المحاسبة المصرى رقم (١) " عرض القوائم المالية"

- تم استبعاد اختيار إعداد قائمة الدخل الشامل كقائمة واحدة ونصت المعايير المصرية على إعداد قائمة دخل منفصلة (الأرباح أو الخسائر) وقائمة الدخل الشامل .

معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) " الأصول الثابتة وإهلاكاتها"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات من "٣١" إلى "٤٢" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "٣٠".

معيار المحاسبة المصرى رقم (١٧) " القوائم المالية المستقلة"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة ببديل استخدام طريقة حقوق الملكية فى القوائم المالية المستقلة وما استتبع ذلك من تعديل الفقرات من "٤" إلى "٨" والفقرتين "١٠" ، "١٢" من هذا المعيار .

معيار المحاسبة المصرى رقم (٢٣) " الأصول غير الملموسة"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج إعادة التقييم فى الفقرات من "٧٥" إلى "٨٧" و "١٢٤" ، "١٢٥" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرة "٧٤".

معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٤) " الاستثمار العقارى"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة بنموذج القيمة العادلة فى الفقرات "٣١" و من "٣٣" إلى "٥٥" ومن "٦٠" إلى "٦٥" ومن "٧٤" إلى "٧٩" من هذا المعيار بحيث لا يتم استخدام هذا النموذج وتستخدم المنشأة فقط نموذج التكلفة الوارد بالفقرات "٥٦" و "٧٩".

ثالثاً : استثناءات تم استبعادها

معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٢) " القوائم المالية المجمعة"

- تم إلغاء الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع فى الفقرات من "٢٧" إلى "٣٣" من هذا المعيار .

تم التأكيد على إلغاء هذا الاستثناء من التجميع فى الفقرة "٤" من هذا المعيار .